اعترضوا على عدم توفر البيانات

النواب يرفعون نقطة نظام على اختيار مرشحي هيئة مكافحة الفساد

● ثلاثون مرشحاً حازوا على ثقة أعضاء مجلس الشورى لمكافحة الفساد، إلاَّ أن وقت الاقتراع كان هناك اعتراض من بعض أعضاء مجلس الشورى على عدم توفير المجلس لبيانات المتقدمين حيث إن من أعضاء المجلس- بحد قولهم- لايعرفون بيانات غالبية المتقدمين، وتساءلوا كيف سيرشحون أناساً لايعرفون عنهم شيئاً، وحتى لايتكرر التساؤل نفسه لدى أعضاء مجلس النواب سألنا بعضهم عن بيانات الثلاثين عضواً، أو بمعنى هل لديهم معرفة بالمرشحين الذين رفع بهم مجلس الشورى؟ وهل هم على مقدرة للتعامل مع ما أوكل إليهم؟..

■ استطلاع/ توفيق الشرعبي- فيصل عساج

■ النائب فتحي توفيق عبدالرحيم أكد ان البيانات التعريفية ضرورية جداً حتى يتعرَّف عليهم من لايعرفهم من البرلمانيين، مضيفاً إذا لم تتوافر المعلومات الكافية عن كل مرشح تقدم لعضوية الهيئة العليا لمكافحة الفساد فإن الاختيار سيكون غير موفق.. ونوه فتحي عبدالرحيم إلى انه يجب على أعضاء مجلس النواب التمعن في البيانات، فإن المسألة هنا بالدرجة الأولى تعود إلى الضمير الوطني والإنساني البحت..

مشيراً إلى أن الجميع يحملون احساساً وطنياً تجاه بلدهم.. مؤكداً أنه سيختار من يتمتع بروح المصلحة العامة والتفاني في خدمة الوطن، ولأن قضية مكافحة الفساد قضية احتلت حيزاً مهماً في برنامج الرئيس- حفظه الله- يرى النائب فتحي توفيق انه وبتضافر الجميع سنسهل مهمة أعضاء هذه الهيئة المعنية بمكافحة الفساد، وبالدعم الذي ستوليه القيادة السياسية لهذه الهيئة لن يكون أمامها سوى النجاح في المهمة الموكلة إليها.

العهد الجديد

● أما النائب محمد ناجي الشايف- رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان- فيرى أن أغلب المرشحين للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ليسوا مجهولين، أضف أن المجلس سيوفر البيانات التي لم تتوافر عن المرشح وهذا شيء منطقي، لأنه سيتم على ضوئه الاختيار الصحيح والرؤية الصائبة.. وهذا ما يتطلب منا التريث والتمهل عند قراءة السير الذاتية للمرشحين، وهل المرشح الذي تقرأ ذاتيته جدير بأن تمنحه صوتك..

وأشاد الشايف بالاختيار الموفق لأعضاء مجلس الشورى لأن الذين سيقدمون إلى مجلس النواب يتمتعون بكثير من المصداقية، ونحن في مجلس النواب سنفرز من هؤلاء الجديرين لتحمل المسئولية.. مشيراً إلى العهد الجديد الذي ينتظره الكثيرمن الشعب من خلال هذه الهيئة.

وأشار الشايف إلى مشقة وعناء هذه الهيئة في بداية مشوارها مع مكافحة الفساد، لكن باعتقادي سيتجاوزون كل الصعاب وسيؤدون عملهم بكل همة ونشاط، وسنكون عوناً لهم ودعماً لأن المصلحة عامة والوطن أهم فلن نتركهم يتعرضون لأية هزة أو فشل مادام الهدف واحداً.

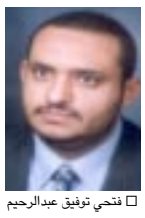
□ فتحي توفيق عبدالرحيم

◁ **فتحي: البيانات ضرورية وبدونها الاختيار غير موفق**

□ حسن عبده جيد

◁ **جيد: الجميع يأمل في الإصلاحات من خلال هذا الاختيار!!**

□ علي محمد الصيعر

◁ **الصيعر: اختيار الشورى لم يكن اعتباطياً والشباب متحمس**

□ فيصل الشوافي

◁ **الشوافي: على الهيئة عدم السماح لأيّ كان التدخل في شئونها ومهمتها الوطنية**

● ويوافقه الرأي الأخ حسن عبده جيد- عضو مجلس النواب- حيث يقول: إن البيانات والمعلومات المتعلقة بالمرشحين ستفتح أمام نواب الشعب آفاقاً واسعة للاختيار الصحيح، وستكون النزاهة- بحد قوله- المعيار الأساسي، وكذلك حب المصالح العامة، لاختيار المرشح الكفء..

مشيراً إلى أن جميع ألوان الطيف السياسي والعامة من الشعب يتوخون الأمل في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من خلال هذه الهيئة المكونة من ١١ عضواً، ونحن على يقين تام بنجاحهم إن شاء الله.

ليست حكراً على أحد

● كما أن للأخ عبدربه أحمد سالم العمري- عضو البرلمان- تأكيداً بأن بعض البرلمانيين لايعرفون معظم المتقدمين لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وأنهم بحاجة إلى تلك البيانات والمعلومات عنهم..

مشيراً إلى أن أعضاء المجلس سيتعاملون بشفافية مع كل الشخصيات المتقدمة لأن القضية تتعلق بخدمة الأمة، والأحق بهذه المهمة هم من يحملون الهم الوطني ويغلبون مصلحة الشعب على كل مصلحة مهما كانت وأياً كانت.. ويضيف عبدربه العمري: كل الشخصيات التي وردت في القائمة المقدمة من مجلس الشورى هي وطنية ومن حقها ان تصل إلى هذه المهمة لأنها ليست حكراً على أحد.. مؤكداً ان نجاح هذه الهيئة عائد إلى أعضائها أنفسهم، وعليهم أن يضعوا في اعتبارهم ما ينتظره الشعب اليمني منهم.. وكذلك ان يضعوا نصب أعينهم الدور التصحيحي والنموذج الذي سيخلدهم.

مدلولات وطنية

● بينما يؤكد الأخ علي محمد الصيعر- عضو مجلس النواب- أن الشخصيات التي قُدمت من مجلس الشورى كلها معروفة لأنها شخصيات مهمة ولها دور وطني في بناء وتحديث الدولة اليمنية علاوة على أن اختيار مجلس الشورى لهم لم يكن اعتباطاً وإنما حمل مدلولات وطنية خالصة دون التطرق للحزبية أو المناطقية.. منوهاً إلى أن تزكية الشباب المتطلع والمتحمس، مهمة جداً لما يتمتعون به من نفَس ورغبة لأداء هذه المهمة، كذلك يجب ان نختار أصحاب النزاهة والأيدي البيضاء، مهما كان انتماؤهم سواءً لحزب أو لمنظمة من منظمات المجتمع المدني، المهم ان لايكون تحت ضغط ما.

مفاجأة

ويضيف: المهم ان الأعضاء الذين سيفوزون يجب ان يبذلوا قصارى الجهود لأنهم أمام تحديات ومهام جسيمة وتجربة فريدة من نوعها في تاريخ حركات الإصلاحات في اليمن.

● لكن النائب علي شايع يخالفهم الرأي ويؤكد أنه لايعرف اطلاقاً عن معظم الأسماء المرشحة لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.. ويضيف: أنا شخصياً لم أكن أتوقع أن يصل أحدٌ من هؤلاء الثلاثين إلى هذه المهمة لأنهم لايمثلون المصلحة الفاعلة والأساسية لإنشاء هذه الهيئة وأعتقد أن هؤلاء لن يؤدوا المهمة التي كُلفوا بها.. بل يجب علينا ان نحذف «مكافحة» ونطلق عليها هيئة الفساد، وترشيح مجلس الشورى لهم كان مفاجأة لنا جميعاً ولم نتوقع وصولهم إلى مجلس النواب.

بالقانون لا بالشخصيات

● في حين يقول النائب محمد صبار الجماعي: انه ليس لديه أية معلومات عن المرشحين بشكل أولي ولم يسمع بأي اسم منهم.. مؤكداً أن هناك من اتصل به من المرشحين فأجاب عليه: «إذا كنت مجداً وجاداً في مكافحة الفساد فأرجو شاكراً ألا تتصل بأية شخصية برلمانية.. وعليك الاعتماد على نفسك أما البحث وبث الدعاية الانتخابية وطلب من يزكيك للوصول إلى عضوية هذه الهيئة فلا داعي لأن تترشح»..

واختتم الجماعي قوله بتساؤل عن القضاء النزيه الذي يستطيع أن يحجم الفساد بالقانون لا بالشخصيات؟!

إرادة قوية صادقة

● من جهته نفى الأخ فيصل الشوافي عضو البرلمان وصول أي بيانات عن الأخوة الذين رُشحوا من قبل مجلس الشورى، وما وصلنا هو الأسماء فقط عن طريق الوسائل الإعلامية وبحسب قانون إنشاء هيئة وطنية عليا لمكافحة الفساد سيتم الاختيار وسنستشعر المعايير المطلوبة في المرشح.. ويضيف الشوافي بقوله: إذا كانت هناك إرادة قوية وصادقة لمكافحة هذه الآفة المنتشرة في البلاد يجب ان تتمتع هذه الهيئة بالشفافية وعدم السماح لأية جهة مهما كانت التدخل في شئونها ومهمتها الوطنية.. ولو طُبقت هذه الرؤية فستؤدي الهيئة مهمتها على أكمل وجه.. إذاً يجب اختيار النزيه والشريف والمشهود له على المستوى الوطني بذلك..

● ومن المنطقي والواجب ان يطلّع كل عضو في البرلمان على بيانات الأخوة المرشحين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فرداً فرداً- بحد قول النائب أبوبكر أحمد عباد- مضيفاً: يجب الاستفسار بشكل دقيق على البيانات ولن يكون عضو مجلس النواب أميناً إذا لم يطرح صوته وهو متأكد إلى أين سيذهب هذا الصوت.. يجب ان نضع أمامنا عند الاختيار أصحاب الولاء الوطني والإخلاص والأمانة.. ويشير إلى أن المهمة وطنية ويقف على نجاحها بناء وطن وازدهاره والرقي به نحو التقدم والتطور.

□ محمد بن ناجي الشايف

◁ **الشايف: المهمة وطنية وسنكون عوناً لأعضاء الهيئة**

□ عبدربه العمري

◁ **العمري: سنتعامل بشفافية مع كل الشخصيات.. والمهمة ليست حكراً على أحد**

□ أبوبكر أحمد عباد

◁ **عباد: لن يكون عضو مجلس النواب أميناً إذا لم يُعطِ صوته لصالح الولاء الوطني**

□ محمد صبار الجماعي

◁ **الجماعي: قلت لمن اتصل بي من المرشحين «أنت لاتنفع لمكافحة الفساد» والقضاء هو الحل**

فيما محافظ إب يوجه باعادة مشروع المياه للعزلتين

اللجنة البرلمانية توصي بالتحقيق في تقصير السلطة المحلية وإلغاء السجون الخاصة في الصفة ورعاش

● أوصت لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس النواب للتحقيق في شكوى اهالي عزلتي الصفة ورعاش الجعاشن في مديرية ذي السفال بمحافظة إب بالزام الحكومة بفرض سلطة الدولة وكبح اي تصرفات خارج اطار الدستور والقانون.

والزمت اللجنة في تقريرها المقدم الى المجلس وزير الادارة المحلية بالتحقيق مع السلطة المحلية ومحافظ المحافظة واتخاذ الاجراءات القانونية بحق من ثبت تقصيرهم في اداء واجباتهم كما اوصت وزارة الداخلية بإلغاء كافة السجون غير الرسمية وتجريم ومعاقبة اي شخص من غير الاجهزة المختصة يقوم بحبس المواطنين، ومخالفة القوانين النافذة ..

واكدت توصيات اللجنة الزام الحكومة بسرعة النظر في الاحتياجات الاساسية للمنطقة وتنفيذ المشاريع اللازمة ضمن خطة المحافظة ودون ان يكون للمشكو به اية علاقة بالمشاريع الخدمية للمنطقة.

وطالبت اللجنة تقصي الحقائق بسرعة البت في شكاوى اهالي عزلتي الصفة والرعاش وفقاً للقانون وتوجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

هذا وكان مجلس النواب قد استعرض التقرير المقدم من لجنة تقصي الحقائق المشكلة في ١٨/ ٢ / ٢٠٠٧م للتحقيق في شكاوى المواطنين المقدمة الى اللجنة من اهالي عزلتي الصفة ورعاش والمتضمنة «١١» تهمة مارسها ضدهم محمد احمد منصور شملت الاعتقال والاختطاف والحجز والسجن في سجون خاصة وفرض الجبايات والاعتداء على حرمة مساكنهم ونهب محتوياتها ومصادرة ممتلكاتهم واراضيهم والتصرف بها لمصلحته.

وقالت اللجنة ان الشاكين اجابوا بالنفي عندما سألتهم : هل اخرجوا من منازلهم قسراً، فاجابو انهم خرجوا من منازلهم هرباً من الظلم بسبب فرض الاتاوات عليهم ومن البطش والانتهاكات التي كانوا يتوقعون ان تحدث لهم حال بقائهم فيها ورفضهم دفع الاتاوات.

واكد التقرير ان اللجنة طالبت حضور محمد احمد منصور لسماع رده على الشكوى إلاّ انه لم يحضر وحضر نيابة عنه ابنه عبدالملك والذي نفى ما جاء في الشكوى المقدمة ضد والده جملة وتفصيلاً، مشيراً الى ان المقصود من الشكوى هو التهجم والتجريح وتشويه سمعة والده في الصحف ولدى منظمات المجتمع المدني.. مؤكداً ان الشكاوى لا اساس لها من الصحة ناصحاً الشاكين باللجوء الى السلطة المحلية والسلطة القضائية ان كان لهم مظلمة.

واضاف تقرير اللجنة ان محافظ إب علي بن علي القيسي نفى علمه بالمشكلة إلاّ من خلال ماقرأه في الصحف وشاهده في القنوات الفضائية.. مؤكداً ان اثارة القضية تقف وراءها أهداف سياسية وحزبية إثر نتائج الانتخابات الاخيرة وبهدف التشهير والاساءة الى اليمن ولرئيس الدولة ومجلس النواب، وتساءل المحافظ : لماذا لايتقدم هؤلاء الشاكون بشكواهم الى أجهزة السلطة المحلية والقضاء.. لكن التقرير افاد : ان المحافظ رفض استقبالهم في البداية كلجنة.. وقال : لن استقبلكم كلجنة ولكن سوف استقبلكم فقط كضيوف شخصيين.. وانه غير مستعد للتعاون مع اللجنة وتلبية طلبها في توجيه بعض مسئولي السلطة المحلية في المحافظة وفي المديرية بمرافقة اللجنة لزيارة عزلتي الصفة ورعاش.. قائلاً : اذا كنتم تريدون حل المشكلة انا على استعداد لتوفير الحماية للمواطنين وتكليف المسئولين في المديرية لاستقبالهم في مفرق مديرية ذي السفال..

ويضيف في مخاطبته للجنة : اما اذاكان في رؤوسكم شيء آخر فلست مسئولاً عن حماية المواطنين وايصالهم الى قراهم ولا حماية اللجنة، مؤكداً ان زيارة اللجنة للمنطقة فيه استفزاز وليس الهدف منه حل المشكلة ..

واكدت اللجنة ان المحافظ سلمها نسخة من الرسالة الموجهة من الأخ رئيس الجمهورية للمحافظ يأمره فيها بالاطلاع على الشكوى المقدمة من اهالي الجعاشن في عزلتي الصفة ورعاش وتكليف النيابة العامة والجهات الامنية بالتحقيق في صحة الشكوى واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة.. وقد احال توجيهات الرئيس الى رئيس نيابة المحافظة ومدير الأمن وسرعة العمل بتنفيذ التوجيهات واتخاذ الاجراءات..

وعلمت «الميثاق» من مصادر مطلعة ان توجيهات صدرت من محافظ إب تقضي بسرعة اعادة ربط مشروع المياه في عزلتي الصفة ورعاش في مديرية ذي السفال..

فيصل عساج

«مذاكرة في السر»!

■ خلال حضور الدكتور سيف العسلي وزير المالية للرد على السؤالين الموجهين من النائب عبدالكريم شيبان- الأسبوع الماضي- حول القروض ودور البنك المركزي أكد وزير المالية للمجلس أنه قد سلم النائب شيبان بصورة شخصية كشفاً كاملاً عن القروض وأين تُصرف وقال شيبان إن ذلك حدث فعلاً وأنه يريد إعادة السؤال داخل البرلمان وأمام الأعضاء بشكل مباشر.

نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ يحيى الراعي تدخل معلقاً بقوله: «يبدو أن الخبرة يذاكروا من وراءنا.. وعليك ياشيبان أن «تمرط»- تخرج الكشف من الشنطة»!!

اندهاش..

● وزير المالية من جانبه استغرب- واستنكر- أن لايعرف عضو مجلس النواب الاختصاصات المؤسسية وأن القروض تمر عبر أربع جهات هي وزارة التخطيط ووزارة المالية ورئاسة الوزراء ومجلس النواب، وقال أن دور وزارة المالية يتحدد في التأكد من أن صرف القروض قد تم طبقاً لما خُصص لها.

الوزير ذكّر النواب بأن القروض تمر عبرهم قبل وصولها إلى المالية.

أمانة مطلقة

● مبلغ خمسة آلاف دولار- بالتأكيد أمريكي- وجدها الحاج محسن العذري- الذي يعمل في قاعة مجلس النواب- ولم يحدث نفسه بتاتاً بأنها «حلال عليه» أو أن النواب مريشون ولديهم من الدولارات مايزيد عن الحاجة ويفيض، ولكنه قام بتسليم المبلغ إلى النائب- صاحب الدولارات الخمسة آلاف.

موقف إنساني نبيل وكفاءة أخلاقية فذة تلك التي جسدها الوالد محسن العذري يستحق عليها الشكر والتقدير.. وما يحز في النفس هو ما يقال إن النائب اكتفى باستلام المبلغ والابتسام للحاج العذري و.. فقط! لا مكافأة ولاتقدير، مع ان العذري لايحتاج أو ينتظر ذلك ولكن النائب كان يحتاج إلى رد الجميل بالقليل منه.

الملاحظ أن العذري الأمين يجد تلفونات سيارة وغيرها ويعيدها لأصحابها باستمرار.. وهذا هو النموذج الذي يقدم قدوة رائعة نتمنى لو يقتدي بها الآخرون.